

أثر جودة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الشمول المالي الرقمي بالتطبيق على البنوك التجارية في مصر

أحمد مصطفى محمد صالح
ممثل وزارة المالية
المديرية المالية بالدقهلية

أ.د. / مروة حسن حسان
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة – جامعة المنصورة

المستخلص

تستهدف الدراسة التعرف على أثر جودة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الشمول المالي الرقمي بالتطبيق على البنوك العاملة في مصر. وتم التطبيق على عينة نهائية عددها (٣٨٤) مفردة كما اعتمد الباحثان في اختبار العلاقة بين المتغيرات على برنامج (spss) .

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي والمخاطر المتعلقة بارتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية حيث يمكن القول بأن الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي تؤثر تأثيراً له دلالاته الإحصائية على المخاطر المتعلقة بارتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية لدى المستخدمين بالنسبة لعينة البحث. كذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي والمخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية حيث يمكن القول بأن الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي لا تؤثر تأثيراً له دلالاته الإحصائية على المخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية بالنسبة لعينة البحث، كذلك تفيد النتائج بوجود علاقة طردية بين الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي والمخاطر المتعلقة بأمن المعلومات، حيث يمكن القول بأن الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي تؤثر تأثيراً له دلالاته الإحصائية على المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات بالنسبة لعينة البحث .

الكلمات المفتاحية : جودة المراجعة الداخلية ، الشمول المالي الرقمي، مخاطر الشمول المالي.

Abstract

The study aims to identify the impact of internal audit quality in reducing the risks of digital financial inclusion by applying it to banks operating in Egypt. The application was carried out on a final sample of 384 individuals. The researchers relied on the (SPSS) program to test the relationship between the variables.

The study concluded that there is a direct relationship between the professional competence of the internal auditor and the risks related to the high cost of digital devices. It can be said that the professional competence of the internal auditor has a statistically significant effect on the risks related to the high cost of digital devices for users in relation to the research sample. The study also concluded that there is an inverse relationship between the professional competence of the internal auditor and the risks related to the regulatory environment. It can be said that the professional competence of the internal auditor does not have a statistically significant effect on the risks related to the regulatory environment in relation to the research sample. The results also indicate that there is a direct relationship between the professional competence of the internal auditor and the risks related to information security. It can be said that the professional competence of the internal auditor has a statistically significant effect on the risks related to information security in relation to the research sample.

Keywords: Internal audit quality, digital financial inclusion, Financial inclusion risks.

١ / المقدمة

يحظى الشمول المالي بإهتمام متزايد من صنّاع القرار في كافة أنحاء العالم ، ويعد من المفاهيم الحديثة كونه يتناول القدره علي الوصول إلي الخدمات المالية وبكلفة منخفضة ، أي بمعنى قدرة جميع فئات المجتمع الحصول علي الخدمات المالية، هذه الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية التي تطورت بسرعة مذهلة وانتشرت وزاد إستخدامها، وقد حاز الشمول المالي علي إهتمام العديد من المنظمات الدولية وصانعي السياسات. وتعمل الدول العربية علي تسليط الإهتمام الكبير في سياساتها الإقتصادية لتعزيز مستوي الإستقرار المادي وزيادة الرفاهية الإجتماعية والإقتصادية وتحقيق المساواة ، وتلعب الخدمات المالية التقليدية والرقمية ذات الأسعار المعقولة دورا مهما في توفير الخدمات المصرفية لنسبة من المواطنين الذين لاينتفعون بالحسابات المصرفية الرسمية ومن بينها الشمول المالي الرقمي لمختلف الفئات (مختار، وآخرون. ، ٢٠٢١) .

٢ / مشكلة الدراسة

علي الرغم من المزايا الكبيرة التي يوفرها الشمول المالي الرقمي إلا أن تطبيقه قد يؤدي إلي ظهور تحديات ومخاطر جديدة خاصة في القطاع المصرفي ، حيث تتعرض البنوك إلي زيادة حدة المنافسة وزيادة احتمالات تلاعب العملاء ، وعدم كفاية الفروع والعاملين في البنوك ، والحاجة إلي التطوير المستمر في جودة الخدمات وتخفيض تكلفة المعاملات .

ويتمثل الهدف من الشمول المالي في توسيع نطاق أنشطة النظام المالي المنظم ليشمل ضمن مظلة الأشخاص من ذوي الدخل المتدني. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال توافر معلومات محاسبية تعبر بصدق وعدالة عن الوضع الحقيقي للبنك .

الدول العربية تتميز بأن بها نسبة عالية من الشباب ، وهذه النسبة تعاني من مشاكل مثل طول فترة الإنتظار بالبنوك، طول الإجراءات في فتح الحساب البنكي وعدم قدرتهم علي الحصول علي التمويل اللازم لمشاريعهم أو إدخار أموالهم وكذلك النساء وسكان المناطق النائية تؤدي الي عدم الإستفادة من الخدمات المالية (سيد ، ٢٠٢٣).

إن تحقيق الشمول المالي يتطلب من البنوك القيام بإنشاء إستراتيجية توسعية من خلال الإنتشار الجغرافي للفروع ، وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والمحطات الالكترونية الأخرى لزيادة التواجد المصرفي بالقرب من القاعدة المتنامية للعملاء وهي تهدف من خلال ذلك إلي جذب المزيد من الودائع والوصول إلي المزيد من العملاء من خلال تقديم الإئتمان المباشر وغير المباشر والخدمات المالية الأخرى ويسمح بإفتتاح فروع جديدة للبنوك بالإستثمار في التكنولوجيا والمعدات وتوظيف المزيد من الموظفين بما يفيد هذا الإقتصادات المحلية (نظير 2023) .

وعلى الرغم من أهمية النظام المالي بما يحتويه من قطاع مصرفي وغير مصرفي إلا أن هناك نسبة كبيرة من الأفراد والمؤسسات محرومة من الاستفادة من خدمات النظام المالي الرسمي فيما يسمى بالإستبعاد المالي، فبعد مرور أكثر من ٧٠٠ عاما على إنشاء أول بنك في العالم نجد أن أكثر من نصف البالغين في العالم مستبعدين ماليا ويعملون خارج نطاق النظام المالي الرسمي (جعفر ، ٢٠٢٠) .

ويعني الإستبعاد المالي عدم قدرة قطاع من المواطنين على الوصول وإستخدام الخدمات المالية الرسمية، وقد أوضح البنك الدولي عام ٢٠١٤ أن الإستبعاد المالي إما يكون إختياريا بحيث يقرر الفرد أو المؤسسة عدم إستخدام الخدمات المالية إما لعدم الحاجة إليها أو لأسباب ثقافية أو دينية، أو يكون الإستبعاد المالي غير إختياريا لأسباب إقتصادية وإجتماعية كعدم كفاية الدخل أو إرتفاع المخاطر أو بسبب التمييز من قبل المؤسسات المالية (Mutinda et al, 2018) .

وتعد مخاطر الشمول المالي الرقمي من الأولويات التي تحتل إهتمامات البنوك التجارية في الفترة الحالية في ظل المنافسة الحادة بين البنوك وذلك لإجتذاب العملاء للتعامل من خلال فروعها حيث تزداد قدرة البنوك على إجتذاب العملاء وفقا لمدي قدرتها على توفير الخدمات المصرفية المتميزة في ظل الإستخدام المتزايد لأساليب تكنولوجيا المعلومات والمعدة خصيصا لأغراض الأنشطة المصرفية ومايصاحب ذلك من مخاطر .

وفي ضوء ماسبق تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على السؤال التالي :
ما هو أثر جودة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر تطبيق الشمول المالي الرقمي في البنوك التجارية؟

٣ / أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحليل أثر جودة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الشمول المالي الرقمي بالتطبيق على البنوك العاملة في مصر ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي يحاول الباحثان تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد مفهوم الشمول المالي الرقمي وأهم خصائصه.
- إختبار أثر جودة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الشمول المالي الرقمي.

٤ / أهمية الدراسة

تتبع أهمية البحث الأكاديمية من أهمية الشمول المالي الرقمي وأهمية دراسة الجوانب المرتبطة به في مجال المحاسبه والمراجعته خاصة في ظل وجود ندرة نسبية في الأبحاث التي تناولت الشمول المالي خاصة على مستوي الدول النامية . أما الأهمية العملية للبحث فتتجلى من إعتقاد رؤية مصر ٢٠٣٠ على الشمول المالي الرقمي كأحد أهم الإستراتيجيات التي تساعد في

تحقيق الإستقرار المالي لدعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة، ومواكبة توجهات المنظمات المهنية وجهات الإشراف والرقابة علي أسواق المال العالمية الأمر الذي يفرض معه ضرورة تحليل وإظهار الدور الإيجابي للشمول المالي الرقمي وإظهار أثر جودة المراجع الداخلية في الحد من مخاطره وإظهار هذا الدور كما يسعى الباحثان.

٥ / فروض الدراسة

تحقيقاً لأهداف البحث سيقوم الباحثان بإختبار الفرض الرئيسي التالي :
لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية حول جودة المراجع الداخلية في الحد من مخاطر الشمول المالي الرقمي.

٦ / خطة الدراسة

يتم تنظيم الجزء المتبقي من الدراسة علي النحو التالي:
القسم السابع يستعرض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، والقسم الثامن يستعرض الدراسات السابقة، بينما يعرض القسم التاسع الدراسة الميدانية، وأخيراً يتضمن الجزء العاشر عرض النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية المقترحة.

٧ / الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

٧ / ١ مفهوم الشمول المالي الرقمي

منذ الأزمة المالية العالمية في العام 2008 ، واجهت الخدمات المالية موجة متصاعدة من التنظيم والرقابة والإشراف ، ومع تزايد عبء المطابقة والالتزام على البنوك التقليدية، وجد أن الابتكار في قطاع الخدمات المالية مسارا له عبر التكنولوجيا المالية، حيث ساهمت طرق التمويل الجديدة من خلال الأجهزة الرقمية ، بشكل كبير لدعم الفقراء ، وتعزيز عملية الشمول المالي (رشيد ، ٢٠٢٣).

وقد عرف الشمول المالي الرقمي بعدة مفاهيم حيث عرف (رشيد ، ٢٠٢٣) الشمول المالي الرقمي علي أنه "مجموعة واسعة من الخدمات المالية يتم الوصول إليها وتسليمها من خلال القنوات الرقمية، بما في ذلك المدفوعات والائتمان والمدخرات ، الحوالات والتأمين والمعلومات المالية .
كذلك عرف (Howard, 2019) الشمول المالي الرقمي علي أنه عبارة عن إستخدام الخدمات المالية الرقمية لتعزيز الشمول المالي من خلال إتاحة الوسائل الرقمية وإستغلالها للوصول الي السكان المستبعدين ماليا والذين لا يحصلون علي خدمات كافية وذلك من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية الرسمية لإحتياجاتهم والتي يتم تقديمها بشكل مسئول ومستدام وبتكلفة معقولة.
أما منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فقد عرفت أنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت

والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق إستخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإندماج الإجتماعي والإقتصادي (البوعناني ، ٢٠١٧).

وفي ضوء العرض السابق يمكن تعريف الشمول المالي الرقمي علي أنه إتاحة الوسائل والخدمات المالية الإلكترونية وإستخدامها للوصول الي السكان المستبشرين ماليا وأيضا إستخدامها من قبل جميع فئات المجتمع من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية الرسمية لإحتياجاتهم والتي يتم تقديمها بشكل مستدام وبتكلفة معقولة من خلال منصات المعاملات الرقمية الرسمية والأجهزة التي إستخدامها العميل للإتصال إلكترونيا بهذه المنصات من أجل إنجاز معاملاته المالية بالإضافة الي وكلاء التجزئة الذين يوفرون مجموعه واسعة من الخدمات المالية.

٧ / ٢ أهداف الشمول المالي الرقمي

يري (Ozili, 2020) أن الهدف من الشمول المالي الرقمي هو تقديم الخدمات المالية عبر الوسائل الرقمية لجميع الأفراد والأسر والشركات والحكومات، وبالتالي المساهمة في الحد من الفقر، وزيادة الوساطة المالية، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويسعى الشمول المالي الرقمي إلى توفير مجموعة من الخدمات المالية الرقمية التي توفر فرص الوصول إلى الأموال، وتحويل الأموال، وتنمية رأس المال، وتوفير الأموال، وتقليل المخاطر. في ضوء العرض السابق يخلص الباحثان إلي أن أهداف الشمول المالي الرقمي يمكن إيجازها فيما يلي :

١. تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجوة لأن أهداف خطة التنمية المستدامة تتطلب

تمويلا ضخما يمثل تحديا أساسيا أمامها فالشمول المالي الرقمي يحقق ذلك من خلال خلق الائتمان بإستخدام التقنية الحديثة للتمويل مثل تقنية سلاسل الكتل في القطاع المصرفي.

٢. الحد من الفقر فمن خلال إطلاق الشمول المالي الرقمي وتيسير فتح الحسابات

المصرفية للمواطنين المستبشرين ماليا يشكل عاملا قويا للحد من الفقر .

٣. تيسير فتح الحسابات سواء للأفراد أو الشركات من خلال ضم الإقتصاد الغير

رسمي.

٤. التمكين الإقتصادي والتثقيف المالي للمرأة ففي ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ وتمكين

المرأة علي الأصعدة الاقتصادية قيام البنك المركزي بالتعاون مع المجلس القومي

للمرأة بإطلاق مبادرة التثقيف المالي للمرأة حيث يتم إختيار مجموعة من السيدات

يتم إختيارهن من قبل المجلس القومي للمرأة علي نشر الثقافة المالية من خلال

التواصل المباشر مع المرأة في كافة قري ومحافظات مصر لتوعيتهن ، وتقديم خدمات مالية ومصرفية لهن .

٥. إمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال الإتاحة وإمكانية الإستخدام .

٦. الشمول المالي الرقمي يدفع الدولة لإتخاذ إجراءات أكثر لبناء بيئة تشريعية متوائمة مع الشمول المالي الرقمي لإتاحة كافة الوسائل الرقمية للجمهور، علي الرغم من إصدار قانون البنك المركزي الجديد رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ والذي تبني تقنيات حديثة في العمليات المصرفية ومع ذلك مازال الإحتياج لمنظومة تشريعية شاملة وملائمة للشمول المالي الرقمي.

٧ / ٣ أبعاد و محددات مستوي الشمول المالي

أشار الشحات ، وآخرون (٢٠٢٣) إلي أبعاد ومحددات الشمول المالي حيث اتفق قادة مجموعة العشرين "G20" مع أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFT) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام 2012 على تقديم توصية تشمل ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي لقياس الشمول المالي:

البعد الأول: الوصول للخدمات المالية

ويشير إلى القدرة على إستخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح، وإستخدام حساب مصرفي.

البعد الثاني: إستخدام الخدمات المالية

ويشير إلى مدى إستخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، مما يتطلب جمع بيانات حول مدى إنتظام الإستخدام عبر فترة زمنية معينة.

البعد الثالث: جودة ونوعية الخدمات المالية

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، بالإضافة إلي خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق، بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

ويري الباحثان أن الشمول المالي الرقمي ظهر ليعالج القصور في الشمول المالي وبضم الفئات المستبعدة مالية عن طريق التكنولوجيا المالية وإستخدام التقنيات الحديثة وأنه كلما تم تسهيل الحصول على الخدمات للمستبعدين ماليا عن طريق إدراج تسهيلات كلما قل عدد الفئات المستبعدة ماليا للشمول المالي. ويمكن تصنيف الأبعاد أوالمحددات المرتبطة بالشمول المالي إلي مجموعتين: المجموعة الأولى: محددات مرتبطة بالطلب على الخدمات المالية مثل الدخل، والتثقيف المالي، والعمر، والجنس، والتحضّر.

المجموعة الثانية: محددات مرتبطة بجانب العرض الخدمات المالية مثل المسافة (بعد المسافة من أهم عائق تقديم الخدمات المالية)، اللوائح والتعليمات، مخاطر تتعرض لها البنوك من تقديم الخدمات المالية .

٧ / ٤ مبادئ الشمول المالي الرقمي

توفر المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة إرشادات سياسية إرشادية وغير ملزمة للسلطات على المستوى الوطني، بناءً على المبادئ التي صاغتها مجموعة العشرين للشمول المالي الرقمي (٢٠١٦). والتي تسعى إلى الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية لتعزيز الشمول المالي. ومن الضروري وجود بنية تحتية رقمية تمكينية ومرنة توفر إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية بأسعار معقولة لتوفير منتجات مالية ذات جودة عالية ومناسبة للسكان المستبعدين مالياً، وإستكمالاً لجهودها في هذا الإطار، تتمحور مجموعات العمل حول أربعة مجموعات رئيسية:

🌟 المجموعة الأولى ضمان بنية تحتية رقمية مرنة ومسؤولة وتشتمل علي مجموعة عمل المبادئ التالية:

- المبدأ الأول: دعم وتطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيئي، وضمان تنافسية المؤسسات المالية.
- المبدأ الثاني: تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائم للإحتياجات وذات التكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.
- 🌟 المجموعة الثانية تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة، وتشتمل علي مجموعة المبادئ التالية:

- المبدأ الثالث: تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفوذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية وإستخداماتها.

٧ / ٥ مفهوم جودة المراجعة الداخلية

يري عمر وآخرون (٢٠٢٢) أن المراجعة الداخلية ظهرت وتطورت تبعا لتطور الحياة البشرية إقتصاديا وإجتماعيا عبر التاريخ، تلبية لحاجة المجتمع المتزايدة من المعلومات والبيانات الموثوقة والعادلة، وقد أشارت معايير الأداء المهني التي أصدرها معهد إلى ضرورة قيام وظيفة المراجعة الداخلية بتقييم (IIA) المراجعين الداخليين الأمريكي المخاطر المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية في المؤسسات وكفاءة نظم المعلومات وإمكانية الإعتماد عليها في سلامة المعلومات

المالية والتشغيلية وحماية الأصول والالتزام وفي ضوء التطور التاريخي الذي عرفته المراجعة الداخلية ظهرت العديد من التعريفات تبين أهمية وظيفة المراجعة الداخلية وأهدافها ونطاقها. قدم معهد المراجعين الداخليين تعريفاً جديداً للمراجعة الداخلية (IIA) في ٢٠١٧ بأنها " نشاط توكيدي وإستشاري موضوعي ومستقل يتم تصميمه لإضافة قيمة للشركة من خلال تحسين عملياتها وأنشطتها، حيث يساعد الشركات في تحقيق أهدافها من خلال مدخل منظم ومنهجي لتقديم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة 2017, IIA, ". ويرى عابدين (٢٠٢٢) بأن المراجعة الداخلية هي مجموعة من المحددات بجميع بنودها التي يجب مراعاتها لكفاءة وفعالية وشفافية عملية المراجعة الداخلية، والتي من خلالها تعمل على خدمة مصالح الإدارة العليا ولجنة المراجعة والمستخدمين الخارجيين ذوي المصالح الخاصة. في ضوء العرض السابق يخلص الباحثان إلى عدم قدرة الهيئات المهنية والدراسات الأكاديمية على صياغة تعريف عام واضح وأكثر شمولية ودقة لجودة المراجعة الداخلية. ويمكن إرجاع ذلك إلى إعتباره مفهوماً نسبياً يختلف باختلاف وجهات نظر أصحاب المصالح، وهو ما قد يحد من وضع تعريف محدد لجودة المراجعة الداخلية. مما قد يسبب انعكاساً سلبياً على أداء عمليات وأنشطة المراجعة الداخلية، ومع ذلك يمكن تعريف جودة المراجعة الداخلية بأنها القدرة على تقديم تقرير المراجعة الداخلية مع الإلتزام بالممارسات القياسية وأداء دورها الإستشاري والتوكيدي في مجالات الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة التي توفر نتائج وتوصيات مفيدة تساعد على الوفاء بمتطلبات وإحتياجات جميع الأطراف المستفيدة من المراجعة الداخلية مع توافر المعايير المهنية والخاصة بفريق عمل المراجعة الداخلية يساعد الشركات في تحقيق أهدافها.

٦ / ٧ وظائف المراجعة الداخلية

تتلخص وظائف المراجعة الداخلية في مجموعة الوظائف التالية (عمر ، ٢٠٢٢) :

١. الفحص : يمكن تعريفه بأنه نشاط يقوم به المراجع الداخلي للدفاتر والسجلات المحاسبية لمراقبة الأصول والتحقق من التقارير المالية، حيث يقوم المراجع الداخلي بفحص السجلات والرقابة على ممتلكات المؤسسة، وعلى المراجع الداخلي أن يتحقق من تماشي البيانات المسجلة مع ما هو موجود فعلاً من الأصول، ويمتد الفحص والتحقق إلى التقارير المستخرجة من سجلات المؤسسة.
٢. التقييم: إلى عملية التقدير الشخصي للمراجع الداخلي لكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بما فيها من رقابة إدارية ومحاسبية ونظم الضبط الداخلي، وكذلك تقييم الأداء لمختلف المستويات الإدارية.
٣. مراقبة التنفيذ : ويعني مراقبة تطبيق النظم والسياسات المرسومة، ويكون ذلك بالملاحظة وفحص السجلات والتقارير المعدة، والتأكد من أن العمل أُنجز كما خُطط له، ولهذا فوضع

الخطط ورسم السياسات والإجراءات التنظيمية لا يضمن نجاح المؤسسة إلا إذا تمت المراقبة أثناء التنفيذ، ففحص البنود مستنداً ليس كافياً لتحقيق أهداف المراجعة الداخلية بل يجب مقارنتها مع البنود المقابلة لها في الموازنات المخططة للتعرف على أسباب الإنحرافات ومقاديرها، وتقديم الحلول والمقترحات لمعالجتها.

ويري شحاتة (٢٠٢٠) أن وظيفة المراجعة الداخلية الحديثة يمكن تعريفها ، بأنها نشاط توكيدي وإستشاري مستقل موضوعي مصمم لإضافة قيمة للوحدة لتحسين عملياتها ، وهو يساعد الوحدة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وقوي لتقييم وتحسين كفاءة وفعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة .

ويري الباحثان قدرة ذلك التعريف على تقديم صورة ورؤية جديدة لوظيفة المراجعة الداخلية نظراً لتحولها من مجرد التركيز على الرقابة والمساءلة المالية إلى التركيز على تحسين عمليات الوحدات الإقتصادية، وتحقيق قيمة مضافة لها، وإمتداد نطاقها ليتضمن مختلف النواحي التشغيلية إلى جانب كافة النواحي المالية والمحاسبية، من خلال تقديمها نوعين من الخدمات فى ثلاثة مجالات، تساعد على تحقيق أهداف الوحدات والعمل على خلق فرص تنافسية وضمان تحقيق الشفافية وزيادة وعى الإدارة العليا والعاملين بمهام وأدوار وظيفة المراجعة الداخلية الحديثة.

٧ / ٧ أهداف المراجعة الداخلية

يري كل من عمر (٢٠٢٢) ، و درويش (٢٠٢٢) بأن أهداف المراجعة الداخلية تتمثل في مساعدة جميع أطراف المؤسسة الداخليين على ممارسة سلطاتهم ومسؤولياتهم الملقاة على عاتقهم بشكل فعال، وتمكين الإدارة من إتخاذ القرارات السليمة في ظل تحسين نوعية المعلومات ومساعدتهم في الوصول إلى الكفاءة الإنتاجية القصوى للمؤسسة، وتزويدها بالمعلومات عن الأنشطة التي تم فحصها، والتأكد من سلامة نظام الضبط الداخلي والنظام المحاسبي من حيث التصميم والتطبيق، والتحقق من الإلتزام بالسياسات والإجراءات من قبل المستويات الإدارية المختلفة، ومن كفاءة وفعالية أدائها.

٧ / ٨ محددات وأبعاد جودة المراجعة الداخلية

بشأن متطلبات ومحددات جودة المراجعة الداخلية فقد اختلفت وجهات نظر الباحثين في تحديد وتقييم أهمية المعايير التي يستخدمها أصحاب المصلحة المهتمين بالمراجعة الداخلية في تقييم كل عنصر من متطلبات جودة المراجعة الداخلية، كما حددتها المعايير الدولية والمنظمات المهنية (علي ، ٢٠٢١).

وفيما يلي تلخيص لأبرز محددات جودة المراجعة الداخلية كالاتي:

١ . الموضوعية والإستقلالية:

تعد موضوعية المراجع الداخلي حجر الزاوية في هذه المهنة فالأحكام الموضوعية من قبل المراجعين تمثل شرطاً ضرورياً لمساهمة وظيفة المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات كما أنها من المتطلبات الجوهرية لجودة المراجعة الداخلية والتي أشار إليها تعريف المراجعة الداخلية الصادر عن IIA كمتطلب رئيسي يجب توافره في المراجعين الداخليين عند أدائهم الخدمات الاستشارية والتوكيدية ، وبالتالي لا بد أن تكون وظيفة المراجعة الداخلية مستقلة بالقدر الذي يسمح لها بأداء جميع مهامهم بكفاءة وفاعلية دون تأثير (علي ، ٢٠٢١) .

٢. الكفاءة المهنية:

يرى عبدالله (٢٠٢٤) أنه يتم تعريف كفاءة المراجع على أنها معرفة الشخص و سلوكه في العمل ومهاراته وسماته الشخصية. كما عرف أيضاً الكفاءة بأنها المعرفة والخبرة القائمة على التدريب ، ولكي يصبح الفرد مراجعاً ، يجب أن يستوفي متطلبات مسبقة ومحددة، كما يجب على كل خبير أن يحتفظ بخبرته ومعلوماته المهنية على مستوى إلزامي بناءً على أحدث التطورات والقوانين وتقنيات العمل ، يجب أن يتمتع المراجعين بصفات جيدة ومعلومات كافية ومهارات فريدة .

٣. جودة عملية المراجعة:

إن جودة عملية المراجعة من المحددات المهمة في كيفية أداء عملية المراجعة ذاتها حيث يرى عبدالله (٢٠٢٤) أن المجلس الإشرافي لمكاتب المراجعة الشركات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية (PCAOB) قام بتعريف جودة المراجعة على أنها تلبية إحتياجات المستثمرين من خلال إجراء عمليات المراجعة بشكل مستقل وموثوق ومن خلال التواصل الفعال مع لجنة المراجعة فيما يتعلق بالبيانات المالية، وما نلاحظه على وجه التحديد هو أن هذا التعريف يتماشى مع المعيار المحاسبي الدولي الثامن وأنه يتبع النهج القائم على النتائج ويركز على إحتياجات العملاء، كما يؤكد على تقييم النتائج وضرورة أخذ المدخلات والعمليات في الاعتبار حيث أنها كلها محددات مهمة لجودة المراجعة.

في ضوء العرض السابق يخلص الباحثان، إلي وجود شبه إتياف بين الدراسات الأكاديمية حول متطلبات ومحددات جودة المراجعة الداخلية والتي يمكن تلخيصها في الإستقلالية والموضوعية، الكفاءة المهنية، وجودة عملية المراجعة.

٨ / الدراسات السابقة

سوف يقوم الباحثان بإستعراض الدراسات السابقة من خلال مجموعتين :

٨ / ١ مجموعة الدراسات التي تناولت جودة المراجعة الداخلية :

١. دراسة (الرشيدى ،موسي فايز مدسوس ، ٢٠٢٣) ،بعنوان تأثير التحول الرقمي في

جودة المراجعة الداخلية

هدفت الدراسة إلى تحليل العديد من التطورات في المراجعة الداخلية بمرور الوقت من حيث المعايير والإعتماد التنظيمي والإستقلالية وظهور التحول الرقمي وعلاقتها بتحسين جودة المراجعة الداخلية ودورها في تقييم المخاطر حيث تعد المراجعة الداخلية أمراً أساسياً في الحفاظ على الشفافية في نشر المعلومات حول المركز المالي للشركة وأدائها.

وتوصلت الدراسة أن التحول الرقمي له علاقة إيجابية بجودة المراجعة الداخلية. فوجود قواعد منظمة لآليات التحول الرقمي تعمل على توفير نظم وثقافة تكنولوجية ومالية أثناء تطبيق وظيفة المراجعة الداخلية كما يساهم التحول الرقمي في تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية والمرتبطة بفريق عمل المراجعة الداخلية من خلال تحسين فعالية الكفاءة المهنية من خلال التأهيل العلمي؛ وزيادة التعليم والتدريب المستمر لفريق عمل المراجعة الداخلية؛ وزيادة الموضوعية لفريق العمل.

٢. دراسة (عابدين ، شريف كامل بيومي ، ٢٠٢٢) بعنوان أثر حوكمة التحول الرقمي

على جودة وظيفة المراجعة الداخلية دراسة ميدانية

هدفت الدراسة إلى إختبار أثر حوكمة التحول الرقمي على جودة وظيفة المراجعة الداخلية. تناول البحث عرض للإطار العام للبحث، وكذلك التعرض للإطار المفاهيمي للتحول الرقمي كأحد مكونات التكنولوجيا الحديثة. كما تعرض الباحث للإطار المنهجي لمحددات جودة وظيفة المراجعة الداخلية من خلال عرض لأهم مفاهيم المراجعة الإدارية وفقاً للرؤى المعاصرة للعديد من الباحثين والمهتمين به وكذلك عرض لأهم أهداف ووظيفة ومحددات المراجعة الداخلية .

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط بين حوكمة التحول الرقمي وتحسين بيئة المراجعة الداخلية، كما تبين أثر لحوكمة التحول الرقمي على تحسين قدرات فريق المراجعة الداخلية. في حين تبين عدم وجود فروق جوهرية بين فئات العينة حول أثر حوكمة التحول الرقمي على تحسين جودة المراجعة الداخلية.

٣. دراسة (أميرهم ، جيهان عادل ناجي اميرهم ، ٢٠٢٢) ، بعنوان أثر جودة المراجعة

الداخلية في الحد من مخاطر الأمن السيبراني وإنعكاساته علي ترشيد قرارات

المستثمرين (دراسة ميدانية)

هدفت الدراسة إلى التعرف على وإختبار أثر جودة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الأمن السيبراني وإنعكاساته على ترشيد قرارات المستثمرين ، ولتحقيق هدف البحث تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من مسئولى المراجعة الداخلية ، مسئولى تكنولوجيا المعلومات ، مسئولى إدارة المخاطر ، المستثمرين (من خلال شركات وساطة وتداول الأوراق المالية) في شركات الإتصالات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والعملية لعل أهمها عدم قدرة أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين متابعة عمليات المخاطر السيبرانية إلا بمساعدة المراجعة الداخلية ، نظراً لأنه

بناء على ما يوفره المراجع الداخلي من إمكانيات بشكل رشيد سوف يحقق أقصى عائد ومنفعة تتوافق مع متطلبات وإحتياجات المستثمرين، كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى عدم وجود فروق معنوية بين آراء مسئول المراجعة الداخلية ، مسئول تكنولوجيا المعلومات ، مسئول إدارة المخاطر ، وذلك بمستوى معنوية أكبر من ٠,٠٥ وبالتالي إتفاق المجموعات الأربعة على وجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة الداخلية (المقدرة المهنية لفريق المراجعة الداخلية - مشاركة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المؤسسية).

٤. دراسة (خلف ، أبو بكر عبدالله ، ٢٠١٧) ، بعنوان دور الذكاء الإصطناعي في

تحسين جودة المراجعة الداخلية

هدفت الدراسة إلى التعرف علي دور الذكاء الإصطناعي في تحسين جودة المراجعة الداخلية. توصلت الدراسة إلى تأثير تطبيق الذكاء الإصطناعي علي مسئوليات المراجعين الداخليين وعلي نطاق المراجعة الداخلية وحجم فريق العمل والذي يتناسب مع أهمية الوحدات الخاضعة للفحص والمراجعة كما يؤثر إستخدام الذكاء الإصطناعي في أداء أعمال المراجعة إلى زيادة إستقلالية المراجع وجودة الأداء وفعاليتها من حيث سرعة إكتشاف الأخطاء وتقليلها وإتمام مهام المراجعة بسرعه ودقة، وتخفيض عدد المراجعين وإتمام العمليات في وقت أقل وبفاعلية أكبر وبتكلفة منخفضة .

٨ / ٢ الدراسات التي تناولت الحد من مخاطر الشمول المالي الرقمي :

١. دراسة (عبد الحميد ، محمد محمد ، ٢٠٢٣) ، الشمول المالي ودوره في تقليص حجم

الإقتصاد غير الرسمي خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)

هدفت الدراسة إلى تحليل الدور الذي يمارسه الشمول المالي عبر قنواته وآلياته على تقليص حجم الإقتصاد غير الرسمي في مصر خلال الفترة (2000 - 2020) وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الشمول المالي، ممثلاً في قناة التكنولوجيا المالية (إشتراقات الهواتف المحمولة لكل 100 شخص)، وآلية الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (%) (من الناتج المحلي الجمالي)، وحجم الإقتصاد غير الرسمي علاقة عكسية. وأن الشمول المالي قد ساهم في تقليص حجم الإقتصاد غير الرسمي في نهاية فترة الدراسة. حيث ساهمت التكنولوجيا المالية في الحد من التعامل النقدي الذي يعتمد عليه الإقتصاد غير الرسمي، كما ساهم الائتمان المحلي الذي تم ربطه بترخيص النشاط كشرط للحصول على الائتمان في الحد من أنشطة الإقتصاد غير الرسمي في مصر.

٢. دراسة (إبراهيم ، رشا ، ٢٠٢٣) بعنوان الإفصاح عن الشمول المالي وأهميته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مصداقية التقارير المالية (دراسة ميدانية علي البنوك المدرجة بالبورصة المصرية)

هدفت الدراسة إلي التعرف علي دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعت من قبل منظمة الأمم المتحدة، كما يهدف البحث إلي قياس أثر الإفصاح عن معلومات الشمول المالي في تعزيز مصداقية التقارير المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير المالية وجذب المزيد من الإستثمارات في سوق الأوراق المالية . وقد توصلت الدراسة إلي أن تعميم الخدمات المالية علي مختلف شرائح المجتمع سوف يساعد في خلق الظروف اللازمة التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمختلف مجالاتها البيئية والإجتماعية والإقتصادية، كما توصلت الدراسة لأهمية الإفصاح عن الشمول المالي في زيادة شفافية الإفصاح والمساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وإمداد المستثمرين بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات ،مما يتضح ضرورة إصدار معيار محاسبي ينظم عملية الإفصاح عن الشمول المالي ويكون ملزماً ، حيث أن هناك إرتباط إيجابي بين تحقيق الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وهناك إرتباط إيجابي بين الإفصاح عن الشمول المالي وبين شفافية الإفصاح عن الأداء المالي للمؤسسات البنكية ومن ثم التقليل عدم تماثل المعلومات المفصح عنها في سوق الأوراق المالية.

٣. دراسة (هاشم ، دينا مختار صابر، ٢٠٢٢) بعنوان أثر الشمول المالي علي جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية

هدفت الدراسة إلي التعرف علي أثر الشمول المالي علي جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية، وذلك من خلال التعرف علي أهداف الشمول المالي من خلال الأهداف الإجتماعية التي تسعى إلي القضاء علي الفقر والتعرف علي الأهداف علي المستوى الكلي التي تدعم الأهداف الإقتصادية التي تضمن النمو العادل لكافة القطاعات المجتمع ، وتناول أهمية الشمول المالي للفرد والدولة والقطاع المصرفي وتناول مؤشرات قياس الشمول المالي . وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي (عدد فروع البنك ،ماكينات الصراف الآلي ، نقاط البيع ، عدد بطاقات المدفوعة مقدما ، عدد بطاقات الائتمان لصافي قروض العملاء ، اجمالي ودائع العملاء) ونسبة التدفقات النقدية التشغيلية / صافي الدخل التشغيلي (جودة الأرباح) .

٤. دراسة (Falak Khan, et al,2022) بعنوان Role of financial literacy in achieving financial inclusion: A review, synthesis and :research agenda

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء إلى حد ما علي مجال الثقافة المالية والشمول المالي في الأدبيات ومع ذلك فإن الأهمية الجماعية لكيفية بحث هذين المجالين معا تحتاج الي اهتمام علمي .
وقد توصلت الدراسة من خلال تحليل المحتوي إلي أن المعرفة المالية يمكن أن تلعب دورا حاسما ومعتدلا ووسيطا ورائدا في الشمول المالي ومن المثير للإهتمام أن المعرفة المالية تساعد علي فهم المنتجات المالية المعقدة ويميل الناس إلي شرائها ومن ثم إكتساب المزيد من المعرفة ونتيجة لذلك يتم تحقيق المزيد من الزيادة في المعرفة المالية ومن ثم زيادة مستويات الثقافة المالية .

٩ / الدراسة الميدانية

٩ / ١ أهداف الدراسة الميدانية

يهدف الباحثان إلي عرض المنهجية الرئيسية التي تسير عليها الدراسة الميدانية بغرض إختبار الفروض الإحصائية للدراسة، وذلك من خلال إستعراض الفروض الإحصائية للدراسة وتحليل متغيرات الدراسة وأدوات قياسها، وعرض نماذج تحليل العلاقة بين تلك المتغيرات ، ومجتمع وعينة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة.

٩ / ٢ صياغة الفروض الإحصائية

صدرت العديد من الإصدارات الدولية التي تنص علي أهمية الشمول المالي الرقمي كأحد أهم الأدوات التي طرحتها المنظمات الدولية مؤخرا كآلية أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق ظهرت أهمية جودة المراجعة الداخلية كضامن في الحد من مخاطر الشمول المالي الرقمي. ومن ثم يمكن صياغة الفرض الإحصائي الرئيسي للدراسة علي النحو التالي :

٩ / ٢ / ١ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الشمول المالي الرقمي.

ويتفرع منه الفروض الفرعية التالية :

٩ / ٢ / ١ / ١ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين في الحد من المخاطر المتعلقة بارتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية لدي المستخدمين.

٩ / ٢ / ١ / ٢ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين في الحد من المخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية .

٩ / ٢ / ١ / ٣ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين في الحد من المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات .

٩ / ٣ متغيرات الدراسة وأدوات القياس :

إستنادا إلى العرض السابق للإطار النظري لصياغة الفروض الإحصائية للدراسة يمكن عرض متغيرات الدراسة وأدوات قياسها لأغراض تحليل العلاقة بين المتغيرات على النحو التالي:

١/٣/٩ المتغير المستقل جودة المراجعة الداخلية :

- الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين.
- موضوعية المراجع الداخلي.
- إستقلالية المراجع الداخلي.

يمكن قياس جودة المراجعة الداخلية من خلال أنشطة المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين:

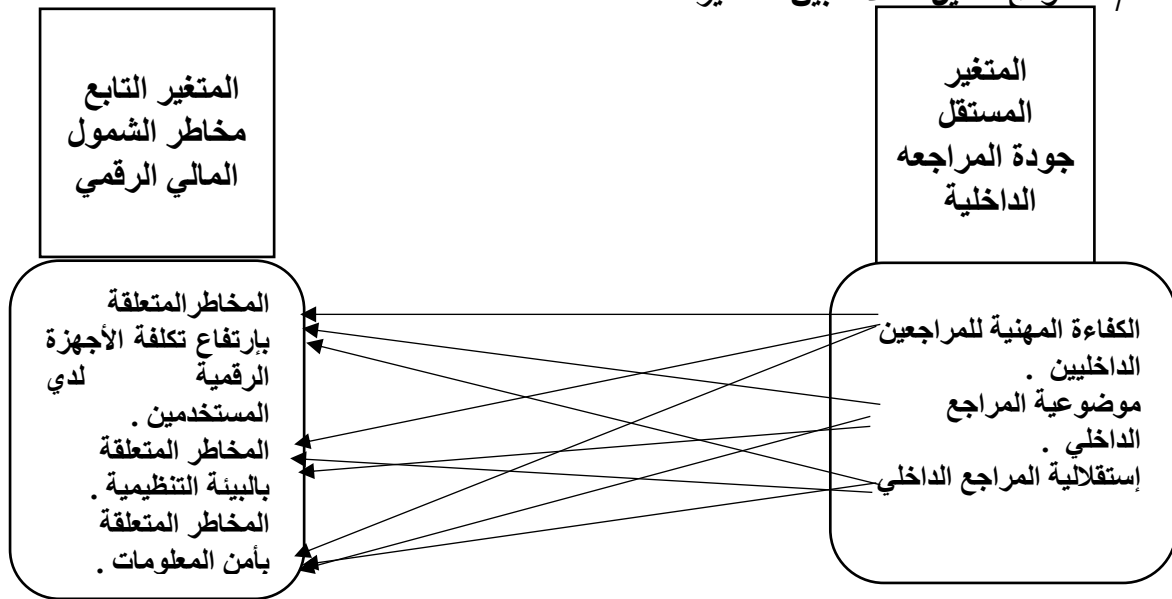
المراجعة التشغيلية ، الإلتزام بميثاق متطلبات العمل التنظيمي والإمتثال ، مراجعة المخاطر المالية ، تقييم فاعلية نظام الرقابة من خلال إتباع معايير التدقيق الداخلي (لجنة المنظمات الراعية للجنة COSO ، أهداف التحكيم للمعلومات والتكنولوجيا ذات الصلة COBIT) ، مراجعة مخاطر تقنية المعلومات ومخاطر تكنولوجيا معلومات الاتصالات ، مراجعة مخاطر المعلومات ، ضمان ومراجعة إدارة المشاريع الكبرى (IIA) .

٢/٣/٩ المتغير التابع مخاطر الشمول المالي الرقمي

من خلال مبادئ إرشادية للتمويل الرقمي تبنتها مجموعة العشرين G20 لتسريع رقمنة الشمول المالي من خلال :

- مخاطر متعلقة بارتفاع تكلفة الأجهزة الرقمي (مثل الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة ، إلخ) وارتفاع تكلفة الاتصال بالإنترنت في البلدان النامية والفقيرة يمكن أن يجعل من الصعب البقاء في النظام المالي الرقمي لفترة طويلة .
- مخاطر متعلقة بالبيئة التنظيمية ستتطلب الخدمات المالية الرقمية الجديدة معاملة تنظيمية مختلفة ويمكن أن تجعل النظام البيئي التنظيمي معقدًا للغاية.
- مخاطر متعلقة بزيادة تكاليف المعاملات الرقمية على العملاء ذوي الدخل المنخفض للغاية.
- مخاطر متعلقة بأمن المعلومات ذات صلة بقضايا خصوصية البيانات وأمن البيانات بسبب إستخدام أنواع جديدة من البيانات.

٤/٩ نموذج تحليل العلاقة بين المتغيرات



شكل (١)

٥/٩ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة العاملين بالإدارات المختلفة للبنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية ، والجدير بالذكر أن مفردات المجتمع في هذه الدراسة تتجاوز ١٠٠٠٠ فرد ، فضلا عن صعوبة الوصول إليهم علي مستوي فروع البنوك المختلفة بالجمهورية، ومن ثم يمكن الإعتماد علي أسلوب المعاينة الإحصائية وإختيار عينة عشوائية بشرط ألا تقل عن ٣٨٤ مشاهدة ، وذلك بناء علي ما جاء بقانون حجم العينة .

وبالتالي، تمت صياغة وتصميم قائمة الإستبيان بتوجيهها إلي كافة العاملين بالإدارات المختلفة بالبنوك ، وإعتمد الباحثان علي توزيع قائمة الإستبيان علي المستقضي منهم إلكترونيا من خلال تصميم Google Form ، وبدويا وذلك إعتمادا علي العينة العشوائية المنتظمة (كل خمسة افراد تم التواصل مع واحد منهم). وفي هذا الصدد ، تم توزيع الإستبيان علي مجموعة من المستقضي منهم بمجتمع الدراسة وقد بلغ عددهم ٣٨٥ فرد وبإستبعاد عدد واحد إستبيان إجابات منقوصة وقد تبين أن العينة النهائية الصالحة للتحليل تبلغ ٣٨٤ مشاهدة .

وفيما يلي يعرض الجدول رقم (١) توصيف عينة البحث في ضوء الخصائص الديموغرافية.

جدول (١) : توصيف عينة البحث

المتغيرات الديموغرافية	البيان	العدد	%
نوع الجنس	ذكور	٢٨٥	٧٤,٢
	إناث	٩٩	٢٥,٨
المستوي التعليمي	بكالوريوس	٣٢٢	٨٣,٩
	ماجستير	٦٢	١٦,١
الوظيفة	مدير بنك	٣٠	٧,٨
	مراجع داخلي	١٥٧	٤٠,٩
	محلل ائتمان	٣٢	٨,٣
	محاسب	٣٤	٨,٩
	إداري	٣٢	٨,٣
	رئيس حسابات	٩٩	٢٥,٨
	أقل من ٣ سنوات	٦٧	١٧,٤
سنوات الخبرة	٣ : أقل من ٦ سنوات	٣٤	٨,٩
	٦ : أقل من ٩ سنوات	٦٤	١٦,٧
	٩ : أقل من ١٢ سنة	٦٢	١٦,١
	١٢ : أقل من ١٥ سنة	٤	١
	أكثر من ١٥ سنة	١٥٣	٣٩,٨
	أقل من ٣٠ سنة	٦٧	١٧,٤
	من ٣٠ سنة لأقل من ٤٠ سنة	١٨٩	٤٩,٢
السن	من ٤٠ سنة لأقل من ٥٠ سنة	١٢٨	٣٣,٣

٦/٩ الإحصاءات الوصفية

ويشمل هذا التحليل العناصر الآتية:

١/٦/٩: حساب معاملي الثبات والصدق.

٢/٦/٩: التحليل الوصفي للبيانات.

١/٦/٩: حساب معاملي الثبات والصدق:

قام الباحثان بإجراء إختبارات الصدق والثبات للإستبيان (قائمة الإستقصاء) بغرض بحث مدى إمكانية الإعتماد على نتائج البحث الميدانية في تعميم النتائج وذلك على النحو التالي:

يمثل إختبار الصدق تقييماً للقائمة المستخدمة بغرض التأكد من أنها تقيس بالفعل ما وضعت لقياسه، وأن العبارات المستخدمة تعطى للمستقصي منه نفس المعنى والمفهوم الذي يقصده الباحثان وقد قام الباحثان بإجراء إختبارات الصدق الوصفي للتأكد من أن المقاييس المستخدمة ترتبط إرتباطاً وثيقاً بما يراد قياسه، وأن أداة البحث قد اشتملت نظرياً على كافة المتغيرات الواجب توافرها، وقد

تم التحقق من ذلك، كما تم عرض الإستقصاء في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين لإبداء الرأي في قائمة الإستقصاء، وبناءً عليه تم تعديل وصياغة بعض العبارات وإضافة عبارات جديدة. أما اختبار الثبات فهو لقياس مدى ثبات قوائم الاستقصاء كأداة لتجميع البيانات، تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمحتويات قوائم الإستقصاء، وذلك لبحث مدى إمكانية الاعتماد على نتائج البحث الميدانية في تعميم النتائج، كما تم اختبار صدق المقياس عن طريق الصدق الظاهري وهو معامل الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا وفيما يلي عرض الجدول رقم (٢) معاملات الصدق والثبات لمتغير جودة المراجعة الداخلية (ن=٣٨٤)

جدول (٢)

م	أبعاد المتغير المستقل	عدد العبارات	معامل الثبات (Alpha)
١	فيما يتعلق بالكفاءة المهنية للمراجع الداخلي	٥	.698
٢	فيما يتعلق بموضوعية المراجع الداخلي	٥	.772
٣	فيما يتعلق باستقلالية المراجع الداخلي	٥	.710
	المتغير المستقل ككل	١٥	.869

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي

باستعراض الجدول السابق يتضح أنه بالنسبة لأبعاد جودة المراجعة الداخلية فقد تراوحت القيم ما بين 698. فيما يتعلق بالكفاءة المهنية للمراجع الداخلي ، 772. فيما يتعلق بموضوعية المراجع الداخلي ، 710. فيما يتعلق باستقلالية المراجع الداخلي، ويتضح أن قيمة معامل الصدق والثبات Alpha مقبولة، حيث بلغت قيمة الثبات للبعد ككل 869. وبالتالي يمكن القول بأنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث وتحقيق أهداف البحث، ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج على مجتمع البحث وفيما يلي عرض الجدول رقم (٣) معاملات الصدق والثبات لمتغير مخاطر الشمول المالي الرقمي (ن=٣٨٤)

جدول (٣)

م	أبعاد المتغير التابع	عدد العبارات	معامل الثبات (Alpha)
١	المخاطر المتعلقة بارتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية لدى المستخدمين	٥	.625
٢	المخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية	٥	.938
٣	المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات	٥	.938
	المتغير التابع ككل	١٥	.970

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

باستعراض الجدول السابق، بالنسبة لأبعاد مخاطر الشمول المالي الرقمي فقد تراوحت القيم ما بين 625. فيما يتعلق بالمخاطر المتعلقة بارتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية لدى المستخدمين

، 938. فيما يتعلق بالمخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية ، 938. فيما يتعلق بالمخاطر المتعلقة بأمن المعلومات يتضح أن قيمة معاملي الصدق والثبات **Alpha** مقبولة، حيث بلغت قيمة الصدق والثبات للبعد ككل 970. وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث وتحقيق أهداف البحث، ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج على مجتمع البحث. وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث عندما تكون أعلى من مستوى ٠,٦. وبلغ معامل الصدق ثبات الاستبيان ككل (0.941) وهي قيم جيدة لأغراض البحث.

٢/٦/٩ : التحليل الوصفي للبيانات:

قام الباحثان بحساب بعض مؤشرات الإحصاء الوصفية المتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري والخاصة بمتغير جودة المراجعة الداخلية ، وكذلك الخاصة بمتغير مخاطر الشمول المالي الرقمي من وجهة نظر العاملين بالإدارات المختلفة بالبنوك كما هو موضح بالجدول رقم (٤) :

جدول رقم (٤)

م	المتغير المستقل وابعاده	وسط حسابي	انحراف معياري
١	فيما يتعلق بالكفاءة المهنية للمراجع الداخلي	4.37	.484
٢	فيما يتعلق بموضوعية المراجع الداخلي	3.34	.433
٣	فيما يتعلق باستقلالية المراجع الداخلي	3.39	.502
	المتغير المستقل ككل	3.7	.409

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي

وفيما يخص أبعاد جودة المراجعة الداخلية تشير النتائج أيضا إلى إرتفاع متوسط آراء عينة البحث عن المتوسط العام للمقياس (ثلاث درجات) ، حيث بلغ المتوسط الحسابي للكفاءة المهنية للمراجع الداخلي 4.37 بإنحراف معياري 484. وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لموضوعية المراجع الداخلي 3.34 بإنحراف معياري 433. وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإستقلالية المراجع الداخلي 3.39 بإنحراف معياري 502. وللمتغير المستقل ككل 3.7 بإنحراف معياري 409. وبصفة عامة هذه المتوسطات لآراء تقع جميعها في اتجاه الموافقة وفيما يلي يعرض الجدول رقم (٥) الإحصاء الوصفي لآراء عينة البحث حول متغير مخاطر الشمول المالي الرقمي (ن=٣٨٤)

جدول رقم (٥)

م	المتغير التابع وابعاده	وسط حسابي	انحراف معياري
١	المخاطر المتعلقة بإرتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية لدي المستخدمين	3.15	.194
٢	المخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية	3.30	.388
٣	المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات	4.50	.388
	المتغير التابع ككل	3.65	.324

المصدر : اعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي

٣/٦/٩ مصفوفة ارتباط بيرسون :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الشمول المالي الرقمي من وجهة نظر كافة العاملين بالإدارات المختلفة بالبنوك ، ولإختبار هذا الفرض قام الباحث بحساب معامل الارتباط لبيرسون لتحديد نوع وقوة العلاقة بين تطبيق أبعاد جودة المراجعة الداخلية وأبعاد مخاطر الشمول المالي الرقمي ويوضح الجدول رقم (٦) التحليل الإحصائي للنتائج الخاصة بتلك

جدول رقم (٦)

20

* معاملات ارتباط بيرسون عند مستوى معنوية ٠,٠٥

** معاملات ارتباط بيرسون عند مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: من إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط معنوية طردية عند مستوى ٠,٠١ بين أبعاد متغير جودة المراجعة الداخلية وأبعاد متغير مخاطر الشمول المالي الرقمي ، الأمر الذي يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

٤/٦/٩ نتائج الأثر المباشر لإختبارات الفروض الإحصائية

١/٤/٦/٩ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الشمول المالي الرقمي.

ويندرج تحته مجموعة الفروض الفرعية التالية :

١/١/٤/٦/٩ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة ($a \leq 0.05$) للكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين في الحد من المخاطر المتعلقة بإرتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية لدى المستخدمين.

٢/١/٤/٦/٩ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة ($a \leq 0.05$) للكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين في الحد من المخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية .

٣/١/٤/٦/٩ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة ($a \leq 0.05$) للكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين في الحد من المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات .

إختبار الفرض الفرعي الأول والذي ينص على أنه :

١/١/٤/٦/٩ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة ($a \leq 0.05$) للكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين في الحد من المخاطر المتعلقة بإرتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية لدى المستخدمين.

من وجهة نظر العاملين في الإدارات المختلفة بالبنوك .ولإختبار صحة هذا الفرض قام الباحث بإستخدام تحليل الإنحدار البسيط simple Linear Regression والذي يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع والذي يتأثر بمتغير مستقل واحد والجدول رقم (٧) يوضح نتيجة هذا التحليل الإحصائي كما يلي:

الجدول رقم (٧)

معاملات الانحدار الخاصة بالعلاقة بين المخاطر المتعلقة بارتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية لدى المستخدمين على الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي

Sig.	T	Standardized coefficient	Unstandardized coefficients		Dependent Variable	Model
		Beta	Std. Error	B		
0.001	173.946		.008	1.401	المخاطر المتعلقة بارتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية لدى المستخدمين Y1	Constant
0.001	218.814	.996	.002	.400		الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي X1
قيمة F المحسوبة = 47879.679 ** 0.001 = sig. ** معنوية عند 0.01						
معامل التحديد (R ²) = .992						

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ١- ثبوت معنوية النموذج ككل، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج (47879.679) وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠٠١).
 - ٢- من خلال قيمة t و sig(P-value)، يتضح معنوية معامل الانحدار، وإشارته الموجبة تعني موجبة التأثير للمتغير (x)، كما يتضح معنوية الحد الثابت.
 - ٣- بلغت قيمة معامل التحديد R² (.992)، مما يدل على أن (الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي) تسهم في تفسير 99.2% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع (المخاطر المتعلقة بارتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية لدى المستخدمين)، ترجع باقي نسبة التأثير والتي تبلغ 0.80% إلى عوامل أخرى لم يرد ذكرها في هذا النموذج.
- ومن النتائج السابقة، يتضح ثبوت خطأ الفرض الفرعي ١/١/٤/٦/٩ وبناءً على ذلك فإنه يتم رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل، حيث يمكن القول بأن الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي تؤثر تأثيراً له دلالاته الإحصائية على المخاطر المتعلقة بارتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية لدى المستخدمين بالنسبة لعينة البحث. ويمكن صياغة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في المعادلة التالية والتي تسمى معادلة خط انحدار Y1 على X:

$$Y1 = \alpha + \beta X + \varepsilon$$

حيث إن:

X1 : الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي

Y1 : المخاطر المتعلقة بارتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية لدى المستخدمين

β : معامل انحدار، وهو يمثل ميل الخط المستقيم، وفي هذه المعادلة يأخذ إشارة موجبة مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين طردية (إيجابية التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع)

α : ثابت معادلة الانحدار وهو يمثل قيمة المتغير التابع Y1 حينما يكون قيمة المتغير المستقل مساوياً للصفر.

ε : الخطأ العشوائي، وهو يعبر عن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y1 (المخاطر المتعلقة بارتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية لدى المستخدمين) والتي لا ترجع إلى المتغير المستقل (x1) (الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي).

إختبار الفرض الفرعي الثاني :

٢/١/٤/٦/٩ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين في الحد من المخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية .

ولإختبار صحة هذا الفرض قام الباحثان بإستخدام تحليل الانحدار البسيط simple Linear Regression والذي يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع والذي يتأثر بمتغير مستقل واحد ، وفيما يلي يوضح الجدول رقم(٨) نتيجة هذا التحليل الإحصائي كما يلي:

الجدول رقم (٨)

معاملات الانحدار الخاصة بالعلاقة بين المخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية على الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي

Sig.	T	Standar dized coeffie nt	Unstandar d coefficients		Depende nt Variable	Model
		Beta	Std. Error	B		
0.001	-12.330		.016	-.199	المخاطر المتعلقة	Constant
0.001	218.814	.996	.004	.800	بالبيئة التنظيمية Y2	الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي X1
قيمة F المحسوبة = 47879.679 ** 0.001= sig. **معنوية عند 0.01						
معامل التحديد (R ²) = .992.						

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية النموذج ككل، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج (47879.679) وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠٠١).

٢- من خلال قيمة t و $\text{sig}(P\text{-value})$ ، يتضح معنوية معامل الانحدار، وإشارته السالبة تعنى عكسية التأثير للمتغير (X)، كما يتضح معنوية الحد الثابت.

٣- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠.٩٩٢)، مما يدل على أن (الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي) تسهم في تفسير ٩٩.٢% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع (المخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية)، ترجع باقي نسبة التأثير والتي تبلغ ٠.٨٠% إلى عوامل أخرى لم يرد ذكرها في هذا النموذج.

ومن النتائج السابقة، يتضح ثبوت صحة الفرض الفرعي ٢/١/٤/١/٩ وبناءً على ذلك فإنه يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، حيث يمكن القول بأن الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي لا تؤثر تأثيراً له دلالاته الإحصائية على المخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية بالنسبة لعينة البحث. ويمكن صياغة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في المعادلة التالية والتي تسمى معادلة خط انحدار Y_2 على X_1 :

$$Y_1 = \alpha + \beta X + \varepsilon$$

حيث إن:

X_1 : الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي

Y_2 : المخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية

β : معامل إنحدار، وهو يمثل ميل الخط المستقيم، وفي هذه المعادلة يأخذ إشارة السالبة مما يعنى أن العلاقة بين المتغيرين عكسية (سالبة التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع)
 α : ثابت معادلة الانحدار وهو يمثل قيمة المتغير التابع Y_2 حينما يكون قيمة المتغير المستقل مساوياً للصفر.

ε : الخطأ العشوائي، وهو يعبر عن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y_2 (مخاطر متعلقة بالبيئة التنظيمية) والتي لا ترجع إلى المتغير المستقل (X_1) (كفاءة مهنية للمراجع الداخلي).

إختبار الفرض الفرعي الثالث:

٣/١/٤/٦/٩ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين في الحد من المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات .
ولإختبار صحة هذا الفرض قام الباحثان بإستخدام تحليل الانحدار البسيط simple Linear Regression والذي يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع والذي يتأثر بمتغير مستقل واحد والجدول رقم (٩) يوضح نتيجة هذا التحليل الإحصائي كما يلي:

الجدول رقم (٩)
معاملات الانحدار الخاصة بالعلاقة بين مخاطر متعلقة بأمن المعلومات على الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي

Sig.	T	Standardized coefficient	Unstandardized coefficients		Dependent Variable	Model
		Beta	Std. Error	B		
0.001	62.181		.016	1.001	المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات Y3	Constant
0.001	218.814	.996	.004	.800		الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي X1
قيمة F المحسوبة = 47879.679 ** sig. = 0.001 ** معنوية عند 0.01						
معامل التحديد (R ²) = .992.						

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ١- ثبوت معنوية النموذج ككل، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج (47879.679) وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠٠١).
- ٢- من خلال قيمة t و sig(P-value)، يتضح معنوية معامل الانحدار، وإشارته الموجبة تعنى إيجابية التأثير للمتغير (X)، كما يتضح معنوية الحد الثابت.
- ٣- بلغت قيمة معامل التحديد R² (.992)، مما يدل على أن (الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي) تسهم في تفسير 99.2% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع (المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات)، ترجع باقي نسبة التأثير والتي تبلغ 0.80% إلى عوامل أخرى لم يرد ذكرها في هذا النموذج.

ومن النتائج السابقة، يتضح ثبوت خطأ الفرض الفرعي ٣/١/٤/٦/٩ وبناءً على ذلك فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، حيث يمكن القول بأن الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي يؤثر تأثيراً له دلالاته الإحصائية على المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات بالنسبة لعينة البحث. ويمكن صياغة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في المعادلة التالية والتي تسمى معادلة خط انحدار Y3 على X1:

$$Y3 = \alpha + \beta X + \varepsilon$$

حيث إن:

X1 : الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي

Y3 : المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات

β : معامل انحدار ، وهو يمثل ميل الخط المستقيم، وفي هذه المعادلة يأخذ إشارة موجبة مما يعنى أن العلاقة بين المتغيرين طردية (إيجابية التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع)
 α : ثابت معادلة الانحدار وهو يمثل قيمة المتغير التابع Y3 حينما يكون قيمة المتغير المستقل مساوياً للصفر.

ε : الخطأ العشوائي، وهو يعبر عن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y3 (المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات) والتي لا ترجع إلى المتغير المستقل (X1) (الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي).

١٠ / النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة

أولاً : نتائج الدراسة :

بعد عرض الإطار النظري للدراسة وتحقيقاً لفروضها وبالتطبيق علي عينة العاملين بالإدارات المختلفة في البنوك باستخدام متغيرات الدراسة لتحديد أثرها في الحد من مخاطر الشمول المالي الرقمي وتم التوصل للنتائج التالية :

١- توجد علاقة طردية بين الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي والمخاطر المتعلقة بإرتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية حيث يمكن القول بأن الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي تؤثر تأثيراً له دلالاته الإحصائية على المخاطر المتعلقة بإرتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية لدي المستخدمين بالنسبة لعينة البحث.

٢- توجد علاقة عكسية بين الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي والمخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية حيث يمكن القول بأن الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي لا تؤثر تأثيراً له دلالاته الإحصائية على المخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية بالنسبة لعينة البحث.

٣- توجد علاقة طردية بين الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي والمخاطر المتعلقة بأمن المعلومات يمكن القول بأن كفاءة مهنية للمراجع الداخلي تؤثر تأثيراً له دلالاته الإحصائية على مخاطر المتعلقة بأمن المعلومات بالنسبة لعينة البحث.

ثانياً : التوصيات :

من خلال ماتم إستعراضه في الدراسة من نتائج ، يمكن تخلص أهم التوصيات حيث أنها ضرورية ، ويمكن الإستفادة منها في موضوع البحث وذلك علي النحو التالي :

١- يجب علي المراجع الداخلي السعي إلي معرفة التطورات المهنية الخاصة بجودة المراجع الداخلي.

٢- يجب تطوير معيار المراجع الداخلي المصري رقم ٦١٠ لسنة ٢٠٠٨ يتلاءم مع المفهوم الجديد للمراجع الداخلي حيث أنها نشاط توكيدي وإستشاري وموضوعي مستقل يتم تصميمه لإضافة قيمة من خلال تحسين عملياتها وأنشطتها .

٣- يجب تحديد مدي كفاءة المراجع الداخلي في إكتشاف الأخطاء الجوهرية والحد من مخاطر الشمول المالي الرقمي من خلال إستعمال إطار COBIT 19 .

٤- يجب إلزام البنوك بفترة محددة كحد أقصى لبقاء المراجع الداخلي في فروع البنك وإعادة نقلة إلى فروع اخري .

ثالثا: الدراسات المستقبلية :

١- أثر معايير المراجعة الدولية في الحد من مخاطر الشمول المالي الرقمي .

٢- أثر إلزام المراجع الداخلي بالسلوك المهني في الحد من مخاطر الشمول المالي الرقمي .

المراجع :

أولاً : المراجع باللغة العربية :

أميرهم ، جيهان عادل ناجي اميرهم ، (٢٠٢٢) ، أثر جودة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الامن السببراني وانعكاساته علي ترشيد قرارات المستثمرين (دراسة ميدانية) مجلة البحوث المالية والتجارية - جامعة بورسعيد .

البوعناني، عبدالرحيم (2017) الشمول المالي الرقمي ودعم النمو الاقتصادي المستدام .المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

جعفر ، حنان علاء الدين (٢٠٢٠) ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية في ظل عدم تماثل المعلومات بينها وبين البنوك : دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف . مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد الأول ، المجلد ٢٢ ص ٩٩-١٠٨ .

خلف ، أبو بكر عبدالله ، (٢٠١٧) ، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة المراجعة الداخلية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ٢٠١٧ كلية التجارة جامعة حلوان .

درويش ، سولاف حسين مصطفى ، وآخرون ، (٢٠٢٢) ، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الإلكترونية بالبنوك، **Journal of Environmental Studies and Researches** ، 12(2):204-226 (2022) جامعة مدينة السادات .

الرشيدى ،موسي فايز مدسوس ، وآخرون ، (٢٠٢٣) ، تأثير التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية :المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية ٢٠٢٣ .

سيد ، محمد عبدالله ، ٢٠٢٣ ، واقع الشمول المالي في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة يوليو ٢٠٢٣ - ١٢٩٧-١٣٢٢ .

الشحات ، نظير رياض ، الديار ، محمد عبدالعزيز ، (٢٠٢٣) ،تأثير الشمول المالي علي الربحية دراسة تطبيقية علي البنوك العاملة في مصر ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية كلية التجارة جامعة دمياط .

شحاتة ، شحاتة السيد (٢٠٢٠)،إطار مقترح لإسناد وظيفة المراجعة الداخلية بدورها الاستشاري والتوكيدي في مجال إدارة المخاطر في الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، عدد خاص Volume 40 ، عدد خاص (مؤتمر الكلية ٢٠٢٠ - الجزء الأول)، ٢٠٢٠ ، Page 109-128، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية.

عابدين ، شريف كامل بيومي ، (٢٠٢٢) ، أثر حوكمة التحول الرقمي على جودة وظيفة المراجعة الداخلية "دراسة ميدانية"،المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية - المجلد الثالث عشر - العدد الثاني - مار س 202 .

عبدالحميد ، محمد محمد (٢٠٢٣) ، الشمول المالي ودوره في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-2020) المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية التجارية - كلية التجارة جامعة دمياط .

عبدالله ، مرعي علي ضؤ ، الكفاءة والخبرة المهنية ودورها في تعزيز جودة المراجعة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين في ليبيا ، **المجلة الافروآسيوية للبحث العلمي(AAJSR)-**

.Volume 2, Issue 2, April – June 2024, Page No: 152-169

علي ، عبدالوهاب نصر ، وآخرون (٢٠٢١) ، دراسة واختبار العلاقة بين التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية والقيمة السوقية لحقوق ملكيتها ، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية - العدد الثاني - مايو ٢٠٢١ - المجلد الخامس .**

عمر ، صالح المختار المبارك ، وآخرون ، (٢٠٢٢) ، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة الخدمات المالية في ظل التشغيل الالكتروني - **مجلة القرطاس العدد التاسع عشر - يوليو ٢٠٢٢ .**

مختار ، عمر آيت ، وآخرون (٢٠٢١) ، آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا - صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجا ، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية - المجلد ٢٤ العدد ٠١ : السنة ٢٠٢١ الصفحات (٣١٠/٢٩١) .**

هاشم ، دينا مختار صابر (٢٠٢٢) ، أثر الشمول المالي علي جودة التقارير المالية ، دراسة تطبيقية ، **مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة جامعة بور سعيد .**

اخرى :

صندوق النقد العربي ، ورقة عمل " متطلبات استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، (٢٠١٥) .

معهد المراجعين الداخليين الأمريكي IIA .

البنك الدولي ، (٢٠١٤) .

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية :

Falak Khan, et al,2022 , Role of financial literacy in achieving financial inclusion: A review, synthesis and research agenda: **Cogent Business & Management**, ISSN: (Print) (Online) Journal homepage: <https://www.tandfonline.com/loi/oabm20>

Mutinda, N. J., Jagongo, & Kenya, H. (2018). Financial Inclusion Innovations and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. **International Journal of Management and Commerce Innovations**, 5(2), 849-856.

Ozili, P. K. (2020). Contesting digital finance for the poor. *Digital Policy, Regulation and Governance*, 22(2), 135-151.

OTHERS:

GPFI, G20 2020 Financial Inclusion Action Plan, Global partnership and financial Inclusion, 2020.

(GPFI, G20 2022) Implementation Guide for the G20 High-Level Principles for Digital Financial Inclusion.

ملحق الدراسة الميدانية

جامعة المنصورة

كلية التجارة

قسم المحاسبة

قائمة إستبيان

الأخ الفاضل /الأخت الفاضلة

بعد خالص التحية....

يقوم الباحثان بإجراء دراسة بعنوان " اثر جودة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الشمول المالي الرقمي بالتطبيق علي البنوك التجارية في مصر ".
ولذا يأمل الباحثان في تعاونكم والإستفادة من خبرات حضراتكم لإتمام هذه الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة الواردة بهذه القائمة وثقوا أن جهدكم هو الأساس لنجاح هذه الدراسة.
وأود أن أوضح لسيادتكم أن ما تقدمونه من معلومات وأراء سيكون موضع السرية التامة ولن يستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.
وخالص الشكر والتقدير على حسن تعاونكم.

الباحثان

إرشادات تعبئة النموذج :

فيما يلي بعض العبارات التي تعبر عن رأيك في مدى ضرورة توافر تلك الأمور، برجاء تحديد درجة موافقتك عليها بوضع علامة (١/٧) أمام كل عبارة أسفل الاختيار الذي يعبر عن درجة موافقتك، بحيث تحصل العبارة الأعلى موافقة على موافق تماماً (٥)، والأقل موافقة على غير موافق تماماً (١):

العبارة	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماماً
أولاً: فيما يتعلق بالكفاءة المهنية للمراجع الداخلي					
١. ضرورة تنمية مهارات الإتصال لدي المراجع .	٥	٤	٣	٢	١
٢. يجب علي المراجع التعرف علي المشاكل وكيفية حلها .	٥	٤	٣	٢	١
٣. ضرورة التطوير والتدريب المستمر للمراجعين الداخليين .	٥	٤	٣	٢	١
٤. ضرورة إدراك المراجع لفن التعامل مع الإدارة والعمل مع الفريق .	٥	٤	٣	٢	١
٥. المعرفة بأدوات التحليل المالية وغير المالية والقدرة علي تجميع البيانات وتحليلها .	٥	٤	٣	٢	١
٦. الإهتمام بالتطورات والمستجدات الحديثة في مهنة المراجعة والإطلاع علي المعايير المهنية والارشادات الحديثة المتعلقة بالمراجعة .	٥	٤	٣	٢	١
ثانياً: فيما يتعلق بموضوعية المراجع الداخلي .					
١- ضرورة عدم إخضاع المراجع الداخلي وتأثرة بآراء واحكام الغير .	٥	٤	٣	٢	١

١	٢	٣	٤	٥	٢- ضرورة تحقيق مستوي عال من الموضوعية المهنية عند جمع وتوصيل المعلومات عن النشاط محل المراجع .
١	٢	٣	٤	٥	٣- ضرورة عدم تأثر المراجع بمصالحة الخاصة أو مصالح الآخرين عند إصدار حكمة الشخصي .
١	٢	٣	٤	٥	٤- ضرورة أن يكون المراجع محايد وغير متحيز .
١	٢	٣	٤	٥	٥- ضرورة تناوب تعيينات المراجعين الداخليين بشكل دوري .
					ثالثا: فيما يتعلق بإستقلالية المراجع الداخلي.
١	٢	٣	٤	٥	١- أهمية الإستقلال التنظيمي لإدارة المراجع الداخلية لإبداء الرأي بحيادية .
١	٢	٣	٤	٥	٢- أهمية التواصل المباشر بين إدارة المراجع الداخلية والإدارة العليا ومجلس الإدارة .
١	٢	٣	٤	٥	٣- ضرورة عدم مشاركة المراجع الداخلي في أي نشاط أو عمل يقوم بمراجعته.
١	٢	٣	٤	٥	٤- ضرورة الكشف عن جميع الحقائق الجوهرية فيما يتعلق بعملية المراجع.
١	٢	٣	٤	٥	٥- ضرورة تحرر المراجع الداخلي من أي ضغوط اجتماعية من الجهات المراجع عليها او غيرها .
					رابعا: مخاطر متعلقة بإرتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية لدي المستخدمين
١	٢	٣	٤	٥	١- إرتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية في البلدان النامية والفقيرة يجعل من الصعب علي الناس البقاء في النظام المالي الرقمي لفترة طويلة .

١	٢	٣	٤	٥	٢- إرتفاع تكلفة برامج الحماية التي تتعلق بخصوصية البيانات وأمن البيانات نتيجة استخدام أنواع جديدة من البيانات .
١	٢	٣	٤	٥	٣- إرتفاع تكلفة الإتصال بالانترنت في البلدان النامية والفقيرة يجعل من الصعب علي الناس البقاء في النظام المالي الرقمي لفترة طويلة .
١	٢	٣	٤	٥	٤- السماح للشركات غير المالية بتقديم الخدمات المالية قد يؤدي الي إرتفاع التكاليف .
١	٢	٣	٤	٥	٥- هناك مخاطر مرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية تنشأ عن فقدان الاتصال بالإنترنت غير المبرر، أوإنهيار البنية التحتية للاتصالات، أو الخصوصية، أوالاختراق الأمني الذي يمكن أن يشكل إرتفاع التكاليف .
					خامسا: مخاطر متعلقة بالبيئة التنظيمية .
١	٢	٣	٤	٥	١- تتطلب الخدمات المالية الرقمية الجديدة معاملة تنظيمية مختلفة ويمكن أن تجعل النظام البيئي التنظيمي معقدًا للغاية.
١	٢	٣	٤	٥	٢- يفرض الشمول المالي الرقمي تطوير إجراءات المراجعة الداخلية بالبنك .
١	٢	٣	٤	٥	٣- لا يتأثر نظام الضبط الداخلي حال التوسع في الشمول المالي الرقمي بالبنك .
١	٢	٣	٤	٥	٤- لايشترط تطوير نظام المعلومات المصرفي بالبنك حال التوسع في الشمول المالي الرقمي .
١	٢	٣	٤	٥	٥- يتأثر نظام التغذية العكسية بمستجدات الشمول المالي الرقمي بالبنك .
					سادسا : مخاطر متعلقة بأمن المعلومات
١	٢	٣	٤	٥	١- تعد البرامج الضارة أكثر أشكال مخاطر الأمن السيبراني انتشارا .

١	٢	٣	٤	٥	٢- قد تتعرض الحسابات الإلكترونية للإختراق من قبل شخص مجهول ، وذلك من خلال قيامه بسرقة كلمة المرور ، اما عن طريق تخمينها،أو إستخدام برامج إختراق .
١	٢	٣	٤	٥	٣- تعد هجمات التصيد من الطرق القديمة التي تهدد الأمن السيبراني للبنك وذلك عن طريق قيام طرف مجهول بإرسال رسالة او بريد الكتروني الي الشخص المستهدف ويطلب فيها معلومات خاصة مثل كلمة المرور أو النقر فوق رابط مرفق يؤدي لسرقة معلومات مهمة .
١	٢	٣	٤	٥	٤- يقصد برفض الخدمة الموزعة إستهداف الخوادم وتحميلها بشكل زائد ، مما يجعلها غير قادرة علي معالجة الطلبات التي تصل اليها وخاصة كلمة مرور المستخدمين ، فيؤدي ذلك اما لإغلاق الموقع الالكتروني المستخدم او تباطؤ عملة ، مما يجعله غير قابل للإستخدام .
١	٢	٣	٤	٥	٥- تشفير قواعد البيانات ، قد يؤدي إلي تعطيل الخدمات التي يستخدمها الشخص أوسرقة معلوماته ويرمز لمثل هذه الهجمات بالرمز (XXS)

سابعاً: المتغيرات الشخصية:

١. النوع:

أ- ذكر () أ- أنثي () .

٢. السن:

أ- أقل من ٣٠ سنة () .
 ب- من ٣٠ سنة لأقل من ٤٠ سنة () .
 ج- من ٤٠ سنة لأقل من ٥٠ سنة () .

د- ٥٠ سنة فأكثر

٣. المستوى التعليمي:

أ- بكالوريوس

ب- دبلومة

ج- ماجستير

د- دكتوراه

٤. الوظيفة:

أ- مدير بنك

ب- مراجع داخلي

ج- مدير ائتمان

د- مدير إدارة مخاطر

هـ- اخري تذكر

٥. سنوات الخبرة:

أ- أقل من ٣ سنوات

ب- ٣ : أقل من ٦ سنوات

ج- ٦ : أقل من ٩ سنوات

د- ٩ : أقل من ١٢ سنة

هـ- ١٢ : أقل من ١٥ سنة

و- أكثر من ١٥ سن

() .

() .

() .

() .

() .

() .

() .

() .

() .